

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية

في العراق للمدة (2003-2019)

المدرس: فائزة حسن مسجت الجشعمي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

faiza.mosachet@uobasrah.edu.iq

المستخلص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر التي تلجأ لها الدول لسد النقص الحاصل لديها في رؤوس الأموال المحلية المستخدمة في تمويل المشاريع الاستثمارية كما انها تسهم في رفع إنتاجية وكفاءة المنتجات المحلية، هدف البحث الى قياس اثر التغيرات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية كالنتاج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف والتضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وقد توصل البحث الى وجود اثر معنوي للتغيرات الحاصلة في هذه المتغيرات على الاستثمارات الأجنبية وقد أوصى البحث الى ضرورة اتخاذ كافة السبل لتحسين البيئة الاستثمارية وتفعيل القوانين التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية وبما يسهم بتحقيق معدلات نمو عالية في جميع المجالات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - النتاج المحلي الإجمالي - سعر الفائدة

The relationship between foreign direct investment and some economic variables In Iraq for the period (2003-2019)

Abstract

Foreign direct investment is one of the sources that countries resort to to fill the shortage of local capital used to finance investment projects, and it also contributes to raising the productivity and efficiency of local products. The aim of the research is to measure the impact of changes in some economic variables such as GDP, public spending , interest rate, exchange rate and inflation on the volume of foreign direct investment in Iraq, and the research found a significant effect of the changes taking place in these variables on foreign investments. Contributes to achieving high growth rates in all economic fields

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وأبرز المواضيع في جميع دول العالم سواء كانت نامية أم متقدمة وهذا راجع لما له من أثر كبير في تنمية وتطوير الاقتصاد فضلا عن زيادة إنتاجية المشاريع الاقتصادية الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد ككل ولهذا السبب فقد اتجهت انظار اغلب الدول الى الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية كان الهدف منها جذب التدفقات الاستثمارية حيث يلاحظ زيادة أهمية مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال من خلال ما توفره من نقل للتكنولوجيا الحديثة وغيرها من المزايا التي تسهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية المشاريع وتوفير فرص عمل للعاطلين والتي تعد ظاهرة عميقة في اغلب اقتصادات الدول النامية ، كما لها دور كبير في توفير الموارد المالية وسد عجز ميزان المدفوعات بدلا من اللجوء الى الاقتراض الخارجي وتحمل تكاليف كبريه وفوائد سداد كبريه لهذه القروض، وفي الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون الأجانب الى تحقيق العوائد من العمليات الإنتاجية كان دافع الدول الجاذبه لهذه الاستثمارات الاستفادة منها في تحقيق معدلات نمو مقبولة وتعزيز التنمية الاقتصادية . وقد بينت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض المتغيرات الاقتصادية سواء كانت متغيرات السياسة المالية أم النقدية ومن أبرز هذه المتغيرات الانفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الصرف، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم حيث يلاحظ الأثر المتبادل بين هذه المتغيرات والاستثمار الأجنبي المباشر وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر.

في العراق وبعد العام 2003 برزت الحاجة الملحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الدمار الذي حل بالبنى التحتية بعد الحرب وتوقف اغلب المشاريع الإنتاجية عن العمل ، الا ان انعدام الامن والاستقرار السياسي كان يعد من أهم العوائق التي تحد من دخول هذه الاستثمارات ومساهمتها بشكل فعال في الاقتصاد. وحتى يستطيع العراق جذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات كان بحاجة الى توفير جميع متطلبات البيئة الاستثمارية من خلال اجراء الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات القانونية التي تسهل عمل المستثمر الأجنبي فضلا عن تخفيف القيود والعوائق التي تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من انه يسلط الضوء على اهم المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة واضحة بالاستثمار الأجنبي المباشر من حيث جذبه او الحد منه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية في العراق وبالأخص بعد عام 2003 لما له من اثر كبير في توفير مصادر التمويل التي ان تم استخدامها بالشكل الصحيح والفعال كان لها الدور في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تعبئة هذه الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا المتطورة للاقتصاد.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح الأثر الناجم عن التقلبات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

يوجد فرق كبير بين المحددات والعوائق لغويا لذلك يجب التفريق هنا واذا كان الحديث عن بيئة استثمارية مناسبة فهي تحتوي على كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها.

فرضية البحث

هناك علاقة واثر للتغيرات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

هيكلية البحث

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

ثانياً: مفهوم المتغيرات الاقتصادية

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني: واقع وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

ثانياً: قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية

أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي بأنه " استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال ادريا" اما البنك الدول فقد عرفه بأنه " امتلاك اصل من الأصول لعدد من الأجانب مع إمكانية ممارسة تأثيرهم في إدارة هذا الأصل" (الجبوري، 2019: 295)، وقد عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه الاستثمار الطويل الاجل الذي يكون لاصحابه دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في راس مال المشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015: 9)، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار حقيقي يكون طويل الاجل على شكل انشاء اصل انتاجي وقد يأخذ صيغ مختلفة كفتح فروع داخل الاقتصاد الوطني او قد يكون من خلال شراء نسبة معينة في فروع وطنية وهو يتضمن سيطرة ومصالحة وصوتا فعالا بإدارة المنشأة او كيان ما في اقتصاد اخر ويتم وضع نسبة بين (10-51%) للملكية الأجنبية ويعد هذا النوع من الاستثمارات في الوقت الراهن من اهم القنوات لتدفق راس المال بين الدول (الدليمي والديلمي، 2019: 189).

ثانياً: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الاشكال للاستثمار الأجنبي المباشر وهي تعكس مدى دور المستثمر الأجنبي وقدرته على التصير في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية الخاصة في المشروع ومن هذه الاشكال:

1- الاستثمار المشترك : وهو الاستثمار الذي يقوم على المشاركة جنباً الى جنب مع راس المال المحلي ويتم تحديد نسبة المشاركة في راس المال في ضوء القوانين الداخلية للدولة المستضيفة للاستثمار، وغالباً يأخذ هذا المشروع شكلاً قانونياً معين فضلاً انه يحقق فائدة كبيرة لكل من الطرفين. ومن اهم مبررات هذا الشكل من الاستثمار هو الالتزامات المالية بالإضافة الى المخاطر والتكنولوجيا والتي تتم بالتكوين المشترك للمهارات او الاستفادة من مهارات الطرف الاخر كما ان هذا الشكل يسعى الى تسهيل عملية الاندماج سواء كان سياسياً ام تجارياً في البلد المعني وتوزيع كافة الأعباء على كلا الطرفين (الجبوري، 2019: 298).

2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل : وهذا النمط من الاستثمار يعد من أكثر الأشكال تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسية، حيث أنه يضمن السيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج والتسويق إذ نجد أن الكثير من الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات تكون مترددة بل ترفض أحياناً هذا النوع من الاستثمار حيث ترفض إعطاء التصريح للشركات الأجنبية بالتملك لكامل المشروع وهذا يرجع لخوفها من التبعية الاقتصادية والتي يترتب عليها العديد من الآثار السياسية على الصعيد الدولي والمحلي. كما أنها تخاف من احتمال سيادة الاحتكار والذي يعد من الأسباب الكامنة والمهمة في عدم تفضيل هذا النوع من الاستثمارات من قبل الدول النامية. ويتخذ شكل هذا النمط من الاستثمار قيام المستثمر الأجنبي في إقامة فرع للإنتاج أو التسويق وأي نوع آخر من الأنشطة الإنتاجية والخدمية لهذه الاستثمارات في الدولة المضيفة، كما أن هذا النوع يساعد على جلب التكنولوجيا التي تكون هذه الدول بحاجة لها فضلاً عن إقامة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يرغب المستثمر في إقامتها إلى جانب القيام بكافة الأعمال الهندسية وتصاميم المشروع المطلوبة وتعيين الخبراء والإداريين المكلفين بإدارة والعمل في هذا المشروع فضلاً عن جلب كافة الآلات والمعدات والإشراف على إنجاز المشروع ومباشرته في الإنتاج وتسويق المنتجات بدون أن يكون للطرف المحلي أي صلة بهذا العمل (الجبوري، 2016: 151).

3- مشاريع التجميع أو الدمج: وهذه المشاريع تكون بشكل اتفاق يكون بين طرفين أجنبي ومحلي سواء كان عام أو خاص ويتم بموجب هذا الاتفاق قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات لمنتج معين على أن يتم تجميعه داخل الدولة المضيفة ويكون بعد التجميع بشكل منتج نهائي وبالمقابل يقوم الطرف الأجنبي بالقيام بتجهيز الطرف المحلي بجميع الخبرات التكنولوجية والإدارية وكل الخبرات اللازمة والأساسية للقيام بالعملية الإنتاجية.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر الغير مرتبط بالملكية: في هذا النوع من الاستثمار يحصل المستثمر الأجنبي على صوت فعال في إدارة المشروع بطرق معينة غير صيغة الأسهم ويكون هذا النمط في شكل استثمارات سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة ومن أشكال هذا النوع عقود التراخيص، عقود الإدارة وعمليات تسليم المفتاح (حافظ وحسين، 2021: 52).

ثالثا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الدوافع التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلا بالشركات متعددة الجنسية بالرغبة في القيام بمشاريع استثمارية في الدول المضيفة والتي منها(المرشدي،2018: 185)(عواد وصاحب،2010: 203):

- 1- مواكبة الفوائض النقدية المتوفرة في بعض الدول والتي تبحث عن فرص للاستثمار : الناجح والمريح في دول أخرى.
- 2- سعي العديد من الدول الى استقطاب رؤوس أموال اجنبية لما لها من قدرة على نقل التكنولوجيا الحديثة.
- 3- حدوث تطور هائل في مجال الاتصالات والانترنت بالإضافة الى الأسواق المالية الذي جعل فرص الاستثمار متاحة عالميا وللجميع.
- 4- التداخل في المصالح للمستثمرين الأجانب حثهم على الرغبة في إقامة الشركات متعددة الجنسية تقوم برعاية مصالحهم المشتركة التي تمتد فروعها في العديد من القارات.
- 5- يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في البلدان النامية بالاهتمام بالمواد الأولية فضلا عن الاستفادة من الانخفاض في التكلفة للعمالة او وجود العمالة المهارة والمدربة في بعض البلدان.
- 6- البحث عن أسواق جديدة حيث يسعى هذا النوع من الاستثمار الى تلبية المتطلبات الاستهلاكية لمواطني الدول التي يتم تصدير المنتجات اليها.
- 7- البحث عن الكفاءة حيث يوجد هذا النوع من الاستثمارات في البلدان المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة.
- 8- محاولة البحث عن الأصول الاستراتيجية حيث يقوم هذا النوع بإقامة الشركات او تملك شركات قائمة من اجل خدمة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لها.

رابعا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الفوائد التي تنتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتضح هذه الفائدة من المزايا التي يتسم بها هذا النوع من الاستثمارات على الرغم من انه لا يخلو من العيوب ومن اهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي(احمد وخضير،2011: 143):

- 1- يؤدي الاستثمار الأجنبي الى استعادة المستهلكين في الدولة المضيفة من خلال مايقوم به المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتطورة الامر الذي يؤدي الى الانخفاض في تكاليف الإنتاج فضلا عن تحسين نوعية المنتجات.
- 2- يقدم المستثمر الأجنبي الخبرات وتدريب الايدي العاملة المحلية جراء امتلاكه الكفاءة في ذلك.
- 3- تستفيد الدول المضيفة من الموارد الضريبية التي يتم فرضها على هذا النوع من الاستثمار مما يساعد على زيادة الإيرادات العامة للحكومة.
- 4- يقوم المستثمر في بعض الأحيان بإقامة المشاريع في البنية التحتية والارتكازية في الاقتصاد وهذا ينعكس إيجابا على الدولة المضيفة.
- 5- اغلب القطاعات الخاصة في الدول النامية لاتزال قاصرة ولا تسطيع الدخول في بعض مجالات الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة في بعض الصناعات الثقيلة مثلا والتي تكون بحاجة الى رأس مال كبير فضلا عن حاجتها الى الخبرات العالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي والتي تمكنه من القيام بهذه المشاريع مما يعود بالنفع على البلد في النهاية.

كانت هذه بعض من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم ذلك الا انها لاتخلو من العيوب وكما يلي(كاظم، 2019: 545)(حميد، 2017: 309):

- 1- ان السياسات المتبعة في جذب هذا النوع من الاستثمارات سيؤدي الى ظهور شركات عملاقة متعددة الجنسية وهذه الشركات هي صور عن الاستعمار الأجنبي القديم اذ ان هذه الشركات لها قدرة كبيرة في السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي في الدولة المضيفة فضلا عن إجراء ممارسات غير قانونية كالتهرب الضريبي والقيام بتحويل الأرباح الى الخارج الامر الذي ينعكس سلبا على اقتصاد الدول المضيفة وعدم استفادتها من هذه الموارد المالية.
- 2- سيؤدي جذب هذه الاستثمارات الى انخفاض الإنتاج الوطني وهذا راجع لخروج بعض الشركات المحلية من السوق لعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية.
- 3- ان الشركات متعددة الجنسية تقوم بتطبيق تكنولوجيا متطورة وحديثة لايمكن لقطاعات الاقتصاد الوطني مواكبتها فضلا الى رغبة المستثمر الأجنبي في اغلب الأحيان الى الاحتفاظ بالخبرات الفنية والإدارية.
- 4- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق أنماط استهلاكية جديدة قد لا تكون موائمة مع خصائص المجتمعات في الدول النامية من خلال قيامها بأنشطة إعلامية

وتسويقية تروج أفكار استهلاكية جديدة هذا الى جانب غرسها عادات وثقافات لا تتناسب وعادات الدول المضيفة.

5- هناك صعوبة في السيطرة على السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد وذلك بسبب قدرة هذه الشركات على توفير الأموال من الخارج والتي تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم وأسعار الصرف.

6- يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأحيان الى حدوث اتساع في الفجوة بين الافراد في المجتمع من خلال هيكل توزيع الدخل وهذا يرجع الى ما يتم تقديمه من أجور مرتفعة نوعا ما للعاملين في هذه الشركات مقارنة للأجور المدفوعة للعاملين في الشركات الوطنية.

7- تساهم الاستثمارات الأجنبية في قل بعض الصناعات الملوثة للبيئة وذلك في ظل غياب الرقابة البيئية حيث ان التكلفة ستتحفز في هذه الحالة اذا ان التكاليف البيئية لاتعكس ضمن تكاليف الإنتاج اذا لم تتوفر تشريعات وقوانين مالية وضريبية تأخذ التكاليف البيئية بعين الاعتبار.

خامسا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المحددات التي تؤثر في الاستثمارات الأجنبية والتي تسهم بشكل كبير على تدفق هذه الاستثمارات للداخل او الحد منها بشكل كبير ومن اهم هذه المحددات (جاسم، 2017: 416-417):

1- المحددات القانونية: يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة ورئيسة على التشريعات والقوانين التي تكفل له تقديم الحوافز المالية، الضريبية والجمركية فضلا عن الضمان ضد جميع المخاطر غير الاقتصادية كالتأمين ومصادرة المشاريع وحقه في تحويل الأرباح الى الخارج متى ما شاء ذلك، فيلاحظ انه في الدول التي تهدف الى جذب هذه الاستثمارات تتنافس دائما على اصدار قوانين وتشريعات تسهل عمل المستثمرين الأجانب.

2- المحددات الاقتصادية: ان من اهم العوامل للاستثمارات الأجنبية توفير الموارد المادية التي من الممكن استغلالها والاستفادة منها اذ يلاحظ ان اغلب التدفقات لرؤوس الأموال كان الهدف من ورائها الاستفادة من هذه الموارد الامر الذي ينعكس على العوائد المتحققة منها، الا ان توفر هذه الموارد يكون غيركافي لجذب الاستثمار اذ يوجد العديد من المحددات الاقتصادية كحجم السوق، معدلات التضخم، درجة المنافسة والسياسات

الاقتصادية فضلا عن البنى الهيكلية كالطرق وخدمات الماء والكهرباء والعديد من الخدمات الأخرى التي ان توفرت في دولة كانت اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- المحددات السياسية: يعد النظام السياسي احد اهم عوامل جذب الاستثمارات، اذ ان الاستقرار السياسي يكون له اثر كبير فالمستثمر الأجنبي لايتخذ قرار الاستثمار بناءا على البيئة الاقتصادية فقط انما على أساس استقرار الأنظمة السياسية في البلد المضيف.

4- المحددات الإدارية: تعد الانظمة الإدارية السائدة في الدولة من اهم العوامل التي تسهم في خلق بيئة إدارية جاذبة للمستثمرين الأجانب ومن اهم مظاهر البيئة الإدارية هو توافر أجهزة حكومية لديها القدرة الكافية على إدارة العمليات وتقليل الروتين والزمين للحصول على التراخيص لانشاء المشاريع وأيضا القدرة على القضاء على البيروقراطية فضلا عن محاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية المحلية.

سادسا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية

1- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الأساسية للشركات متعددة الجنسية والتي تسعى دائما الى تحقيق النمو والنفوذ الى أسواق جديدة او من خلال زيادة نصيبها في أسواق الدول المضيفة للاستثمار، حيث يلاحظ انه في الدول التي تتميز بكبر الناتج المحلي تكون ملائمة بشكل كبير للمؤسسات سواء كانت محلية ام اجنبية خاصة الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الغير قابلة للتجارة، حيث ان الطريقة الوحيدة لدخولها الى أسواق هذه الدول يتم من خلال قيامها بإقامة فروع خاصة في تلك الدول، كما ان الحجم الكبير في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو في الناتج يسهم في مساعدة المؤسسات التي تعمل في منتجات قابلة للتجارة على ان تحقق وفورات اقتصادية، وقد بينت بعض الدراسات على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(بن سمينة،2013: 32).

2- الانفاق العام

الفكر المالي تضمن العديد من التعاريف المختلفة للنفقات العامة، ولكن جميعها كانت تدور حول نفس العنصر التي تكون هذه النفقات، فقد عرفها البعض بانها عبارة عن المبالغ النقدية التي

يقوم بدفعها احد الأشخاص من اجل الحصول على اشباع حاجة عامة، او هي عبارة عن الأموال والمبالغ التي تنفقها الحكومة بهدف تحقيق منافع عامة (احمد،2019: 118). ويعد الانفاق من اهم أدوات السياسة المالية الذي له اثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد الانفاق على توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال الانفاق على البنى التحتية الأساسية او الانفاق على التطوير والتقدم التكنولوجي وغيرها من النفقات التي توفر بيئة استثمارية تسهم في جذب المستثمر الأجنبي، فالانفاق على البنى التحتية كالطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء تسهل عمل المستثمرين الاجناب فضلا عن انها تخفض من تكاليف الإنتاج وبالتالي سيؤدي ذلك الى زيادة الأرباح العائدة من الاستثمار، كما يساعد الانفاق على الابتكار والتقدم التكنولوجي من رفع كفاءة وفاعلية الإمكانات البشرية والمادة مما ينعكس على كفاءة العمليات الإنتاجية بشكل كبير مما سيؤدي الى زيادة أرباح المشاريع وبالتالي زيادة الاستثمار الأجنبي (الدليمي والدليمي، 2017: 74).

3- سعر الفائدة

حسب المفهوم الاقتصادي للاستثمار فنه توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، حيث يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع الاستثمارية، فاذا كان المستثمر يستخدم ارصده المالية فانه يتنازل عن الفائدة التي كان من الممكن ان يحصل عليها اذا قام باقراض ماله الى الغير بدلا من استثماره، اما اذا كان المستثمر قد اقترض لاقامة المشروع فان ذلك يؤثر بشكل مباشر على تكاليف المشروع الاستثماري، ومن المعروف ان سعر الفائدة يؤدي الى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لاي مشروع فضلا عن تخفيضه للحافز على القيام بهذا المشروع(شهاب،2019: 74). ويعد سعر الفائدة من الأدوات المهمة لادارة السياسة النقدية في أي اقتصاد، اذ يتم استخدامه من خلال التأثير على العرض النقدي ويكون الدور الأساسي لسعر الفائدة المساهمة في تخصيص امثل للموارد المالية المتاحة من المدخرات في مختلف الاستثمارات، وعند الحديث عن اثر أسعار الفائدة على الاستثمارات في الدول خاصة النامية منها فيوجد العديد من الاختلافات بخصوص هذا الأثر فقد شاع بداية السبعينيات وحسب النظرية الكينزية بالإضافة الى النظرية النيوكلاسيكية ان تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على الانفاق الاستثماري، وقد تمت المطالبة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضرورة تبني سياسات اصلاح تهدف الى إزالة تشوهات أسعار الفائدة كما تمت المناداة بتحرير القطاع المالي من خلال اتباع سياسات نقدية يتم العمل من خلالها على رفع سعر الفائدة الحقيقية الى قيم موجبة كان الهدف منها زيادة حجم الاستثمارات على اعتبار ان أسعار الفائدة ستؤدي الى تشجيع وزيادة المدخرات فضلا عن توظيف كفاء للمدخرات القائم على أساس المنافسة التي يتم من

خلالها سيادة الاستثمار الذي يكون اكثر كفاءة وربحية، وعلى المستوى التطبيقي فيلاحظ ان سياسات أسعار الفائدة في البلدان النامية قد اسفرت على وجود نتائج مختلفة بين الباحثين حول الأثر الذي يتركه سعر الفائدة على حجم الاستثمار أي اه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمارات الخاصة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة(شعيب،2010: 139).

4- سعر الصرف

تتجذب الشركات متعددة الجنسية الى الدول التي يحدث فيها تخفيض للعملة المحلية، اذ تؤدي ملية تخفيض العملة الى تخفيض تكلفة الإنتاج والاستثمار اذا ما تمت مقارنتها بالتكاليف في البلد الام وهذا الامر يجعل الاستثمارات اكثر ربحية للمستثمر، اذ ان هذه الشركات تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التي قد تحدث في المستقبل لاسعار الصرف والغرض من ذلك هو لتحديد التدفقات الاستثمارية اذ ان التقلبات التي تحدث في سعر الصرف تؤدي الى تغير في ربحية المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع البدائل الأخرى، حيث ان انخفاض قيمة العملة يقوم بتقليل تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلدان المضيفة مقارنة بهذه التكاليف في البلد الام وهذا يؤدي الى جعل الاستثمار الأجنبي المباشر اكثر ربحية(الخطيب،2006: 101).

5- معدل التضخم

ان سلامة الأوضاع الاقتصادية وبالأخص النقدية والاستقرار فيها من الأمور المهمة والتي تساعد بشكل كبير على اتخاذ القرار المناسب للقيام بالمشاريع الاستثمارية، ومن مفاتيح هذه الاستقرار هو وجود معدلات تضخم مقبولة الامر الذي يعني وجود نسبة فوائد حقيقية تكون موجبة فضلا عن وجود علاقات صناعية جيدة وسعر صرف مستقر، وينظر الامستثمر الأجنبي الى معدلات التضخم المنخفضة بانها أساس لبناء اقتصاد السوق، وذلك لانه عندما يزيد معدل التضخم او يحدث تذبذ في أسعار الصرف فان ذلك سينعكس بشكل سلبي على مناخ البلد الاستثماري وكذلك على القرارات الاستثمارية، وقد تلجأ بعض الدول الى انتهاج سياسات نقدية انكماشية او توسعية حسب طبيعة الاختلال في الوضع الاقتصادي في البلد اذ يترتب على اتباع سياسة نقدية انكماشية الهدف منها علاج التضخم والعجز الحاصل في ميزان المدفوعات وارتفاع سعر الفائدة وهذا يؤدي الى حدوث انخفاض في الاستثمار. اذ تؤكد النظرية الاقتصادية على انه توجد علاقة عكسية بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة نظرا لارتفاع في تكاليف الحصول على القروض وبالتالي تحدث زيادة في تكاليف المشاريع فضلا عن انخفاض هوامش الأرباح المتوقعة، وفي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي فان الزيادة الحاصلة في عرض النقد ستؤدي الى حدوث انخفاض في سعر الفائدة بالإضافة الى زيادة في حجم

الائتمان الامر الذي سيشجع الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء، كما ستؤدي هذا الزيادة توسع حجم السوق وزيادة الاستثمار والانتاج بسبب الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وهذا يتوقف على المرونة في الجهاز الإنتاجي ومدى قدرته على الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب الكلي والا سيؤدي ذلك الى حدوث التضخم (بن سميعة، 2013: 180).

المبحث الثاني

واقع وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يملك العراق قاعدة غنية جدا ومتنوعة من موارد اقتصادية وطبيعية فالعراق يمتلك ثاني اكبر من الاحتياطي النفطية العالمية والذي يقدر بحسب التقديرات العالمية (112) مليار برميل فضلا عن القوة العاملة التي تشكل اكثر من سبعة ملايين شخص والتي تفوق بشكل كبير الموارد المتاحة في أي بلد من البلدان المجاورة في دول مجلس التعاون الخليجي (كاظم، 2017: 547). ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت والا تزال محل اهتمام للعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية ويرجع هذا الاهتمام الى الدور الذي تؤديه هذه التدفقات في اقتصاد الدول المضيفة، ويلاحظ ان نسبة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة بحدود (2%) وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع بعض الدول فقد تجاوزت هذه النسبة (9%) في جزيرة المالديف (اسعد واخرون، 2020: 69).

أولاً: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (20) مليار دولار عام 2003 ارتفع بعدها حاي وصل الى (515) مليار دولار عام 2005 وكان السبب في زيادة التدفقات الاستثمارية الى العراق هو التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية الا انه بدأ بالتراجع عام 2006 حيث وصل الى (383) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (25.6%) وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي تدهورت خلال هذا العام، فضلا عن الفساد المالي والإداري الذي يتم ممارسته من قبل أصحاب القرار على المستثمرين الأجانب. ارتفع بعدها الاستثمار حتى وصل الى (1856) مليار دينار عام 2008 الا ان هذه الزيادة لم تستمر طويلا فقد أدت تداعيات الازمة المالية العالمية الى تراجع التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد العالمي ومن ضمنها العراق حيث انخفض الى (1598) وبمعدل نمو سنوي (-13.9%)، استمرت بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الارتفاع والانخفاض وكان السبب في المؤثر في انخفاض الاستثمار هو تدهور الأوضاع الأمنية حيث يعد هذا العامل من اهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد وصل الاستثمار الأجنبي المباشر الى ادنى مستوى له في نهاية الفترة اذ بلغ (2117) مليار دولار

عام 2019، والمتتبع مسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العراق يلاحظ انها مالت الى الانخفاض في اغلب سنوات الدراسة وهذا يدل على ان البيئة الاستثمارية العراقية هي بيئة غير مشجعة على جذب التدفقات الاستثمارية ويرجع السبب في ذلك لوجود العديد من القيود والمحددات التي ساهمت بهذا الانخفاض منها(مرزوك وكاظم،2019: 86)(جاسم،2017: 421):

- 1- هيمنة القطاع العام في العراق على اغلب الأنشطة الاقتصادية الامر الذي سبب اضعاف المناخ الاستثماري.
- 2- ضعف الأنظمة المصرفية فضلا عن ضعف أداء السوق المالية حيث نلاحظ ان المستثمرين الأجانب يواجهون صعوبة في استخدام الأنظمة المصرفية.
- 3- البنية التحتية المناسبة والتي يعاني العراق من خلال كبير بسبب التدمير الكبير الذي حدث ولازال يحدث في العراق بسبب الاوضاع الأمنية الغير مستقرة والتدمير الذي احدثته الحروب بالبنى التحتية في العراق و بشكل مستمر .
- 4- افتقار العراق الى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق اذ ان وجود مثل هذا النوع من المؤسسات يسهم بشكل كبير على تطوير الاقتصاد الذي سينعكس على قوة وكفاءة الدول فضلا عن فلسفة النظام السياسي حيث تشكل هذه المؤسسات عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر والعراق يفتقر لهذا النوع من المؤسسات الامر الذي سيؤدي الى اضعاف قدرته على جذب الاستثمار.
- 5- عدم فصل العلاقات الاقتصادية عن السياسية فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية بشكل دائم اذ ان عدم الاستقرار الأمني والسياسي والذي يرتبط باستقرار سياسات الدولة حيث ان هذه التغيرات في الأوضاع الأمنية ستعكس على مؤشرات الاقتصاد سواء كانت اقتصادية او اجتماعية، فالمستثمر الأجنبي يحتاج الى التماسك الاجتماعي والاقتصادي وتوزيع الدخل فضلا عن مدى التوازن في العلاقات الدولية مع محيطها الإقليمي والدولي، فعدم الاستقرار السياسي سيؤدي الى عدم اليقين والتأكد من تحقيق الأرباح فضلا عن زيادة علاوة الخطر السياسي عندما يقوم المستثمر بحساب العوائد المتوقعة من الاستثمار، ويلاحظ ان العراق يقع ضمن مجموعة الدول التي سجلت اعلى درجات المخاطر السياسية حيث صنف العراق من ضمن مجموعة الدول الالى مخاطرة الامر الذي انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بينت الدراسات على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الامنة التي ان فقدت ستؤدي الى هروب رؤوس الأموال وعدم الرغبة في هذا النوع من الدول.

6- القوة التنافسية للاقتصاد القومي والتي تعني اننه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد أدى ذلك الى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وهذا يعني قدرة الاقتصاد على مواجهة الظروف الخارجية وامتصاصها وهذا سيشجع على المزيد من فرص الاستثمارات بهدف تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى اليها المستثمر الأجنبي والعراق يفتقر الى هذه التنافسية حيث ان السلعة الوحيدة التي يعتمد عليها هي النفط وهذا راجع الى خلل كبير في هيكل الاقتصاد العراقي.

جدول (1)

التدفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2003-2019)

| السنوات | حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار (1) | معدل النمو السنوي % |
|---------|---|------------------------|
| 2003 | 20 | - |
| 2004 | 300 | 93.3 |
| 2005 | 515 | 71.6 |
| 2006 | 383 | -25.6 |
| 2007 | 972 | 153.7 |
| 2008 | 1856 | 90.9 |
| 2009 | 1598 | -13.9 |
| 2010 | 1396 | -12.6 |
| 2011 | 1617 | 15.8 |
| 2012 | 3400 | 110.3 |
| 2013 | 5131 | 50.9 |
| 2014 | 4781 | -6.8 |
| 2015 | 3468 | -27.4 |
| 2016 | 3951 | 13.9 |
| 2017 | 2838 | -28.3 |
| 2018 | 2851 | 0.45 |
| 2019 | 2117 | 25.7- |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للمدة 2019-2003 .

7- ضعف التشريعات التي تتعلق بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية وعلى الرغم من قيام العراق بإصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته الا ان العلاقة مع الاستثمار الأجنبي لا يتم تنظيمها فقد من خلال قوانين الاستثمار بل تحتاج أيا الى

القوانين التجارية الفعالة والعراق يفتقر لهذا النوع من القوانين على الرغم من وجوها الا ان تأثيرها يكاد يكون لا يذكر.

8- غياب الاستراتيجيات الواضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن القرارات العشوائية التي يتم اتخاذها والمتعلقة بالاستثمار، اذ ان هناك ارتباط بين المناخ الاستثماري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتاثر بشكل كبير باستقرار القرارات الاستراتيجية للاستثمارات فضلا عن السياسات الاقتصادية الكلية، ويلاحظ ان العراق يفتقر الى هذا النوع من القرارات فالخطط التنموية تتغير بشكل دائم نتيجة للأوضاع السياسية في العراق والتي أدت الى ابتعاد التدفقات الاستثمارية عن العراق وعدم غبه الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في مجالات عديدة داخل العراق.

ثانيا: قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

1- توصيف النموذج

يمكن توصيف العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصاد والاستثمار الأجنبي في ضوء ما تقدمه النظريات الاقتصادية في هذا المجال طبقا الى الدالة التالية:

$$\log Y = f(\log x_1, \log x_2, \log x_3, \log x_4, \log x_5)$$

وبافتراض ان العلاقة بينهم غير خطية فان العلاقة بين هذه المتغيرات على المستوى الكلي على الشكل التالي:

- العلاقة بين النفقات العامة ويرمز لها بالرمز x_1t والاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بالرمز Yt موجبة او طردية.
- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز x_2t والاستثمار الأجنبي المباشر موجبة او طردية.
- العلاقة بين معدل التضخم ويرمز له بالرمز x_3t والاستثمار الأجنبي المباشر سالبة او عكسية.
- العلاقة بين سعر الصرف ويرمز له بالرمز x_4t والاستثمار الأجنبي المباشر سالبة او عكسية.
- العلاقة بين سعر الفائدة ويرمز لها بالرمز x_5t والاستثمار الأجنبي المباشر سالبة او عكسية.

جدول (2)

المتغيرات المؤثرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

| السنوات | حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار Y | النفقات العامة X1 | الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار X2 | التضخم X3 | سعر الصرف X4 | سعر الفائدة X5 |
|---------|---|----------------------|---|--------------|-----------------|-------------------|
| 2003 | 20 | 4917.2 | 29585789 | 33.61 | 1896 | 8.2 |
| 2004 | 300 | 31521.4 | 53235359 | 27.0 | 1453 | 9.5 |
| 2005 | 515 | 30831.4 | 73533599 | 37.0 | 1469 | 13.7 |
| 2006 | 383 | 37494.4 | 95587955 | 53.2 | 1467 | 15.5 |
| 2007 | 972 | 39308.3 | 107828521 | 30.8 | 1255 | 20.0 |
| 2008 | 1856 | 67277.2 | 155982321 | 2.7 | 1193 | 15.0 |
| 2009 | 1598 | 55589.7 | 139330211 | 2.8- | 1170 | 7.1 |
| 2010 | 1396 | 70134.2 | 158521511 | 2.4 | 1170 | 6.3 |
| 2011 | 1617 | 78757.7 | 211309950 | 5.6 | 1170 | 6.2 |
| 2012 | 3400 | 105139.5 | 251907661 | 6.1 | 1166 | 6.0 |
| 2013 | 5131 | 119127.5 | 271091777 | 1.9 | 1166 | 6.0 |
| 2014 | 4781 | 83556.1 | 258900633 | 2.2 | 1166 | 6.0 |
| 2015 | 3468 | 70397.5 | 191715791 | 1.4 | 1187 | 6.0 |
| 2016 | 3951 | 67067.4 | 208863261 | 0.4 | 1190 | 8.5 |
| 2017 | 2838 | 75490.1 | 254178905 | 0.2 | 1190 | 8.4 |
| 2018 | 2851 | 80873.1 | 201776543 | 0.4 | 1190 | 4.0 |
| 2019 | 2117 | 111723.6 | 276901231 | -0.2 | 1190 | 4.0 |

ويمكن إعادة كتابة الدالة على شكل معادلة انحدار متعدد كالاتي:

$$\log Y_t = \log b_0 + b_1 \log x_1 + b_2 \log x_2 + b_3 \log x_3 + b_4 \log x_4 + b_5 \log x_5 + u_t$$

حيث ان :

B0 معلمة المقطع (الحد الثابت)

b 1t معلمة الميل الجزئية للمتغير المعتمد x1t

b 2t معلمة الميل الجزئية للمتغير المعتمد x2t

b 3t معلمة الميل الجزئية للمتغير المعتمد x3t

b 4t معلمة الميل الجزئية للمتغير المعتمد x4t

b 5t معلمة الميل الجزئية للمتغير المعتمد x5t

u t حد الخطأ العشوائي

2- نتائج التقدير

قامت الباحثة بتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019) مستخدماً نموذج الانحدار المتعدد حيث تقدير معالم الانحدار المتعدد من خلال طريقة OLS وتم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews12) وكانت نتائج التقدير على الشكل التالي:

$$\text{Log Yi} = -29.63 + 0.002\log x_1 + 2.01\log x_2 - 0.0138\log x_3 - 0.2196\log x_4 - 10.594\log x_5$$

$$t \quad (3.542) \quad (4.2133) \quad (3.544) \quad (7.254) \quad (7.534)$$

(5.135)

$$R^2 = 0.73 \quad R^{-2} = 0.60 \quad F = 5.9 \quad d-w = 2.310$$

جدول رقم (3)

نتائج تقدير النموذج

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|----------|-----------------------|------------|-------------|------------------------|
| 0.0325 | 3.542 | 4150.629 | -29.63 | C |
| 0.0245 | 4.2133 | 0.033624 | 0.002 | النفقات العامة |
| 0.0.235 | 3.5446 | 9.96E-06 | 2.01E-05 | الناتج المحلي الإجمالي |
| 0.003 | 7.2543 | 0.022060 | - 0.0138 | التضخم |
| 0.002 | 7.5348 | 2.235462 | -0.2196 | سعر الصرف |
| 0.005 | 5.135940 | 72.59650 | -10.594 | سعر الفائدة |
| 2187.882 | Mean dependent var | | 0.730656 | R-squared |
| 1574.792 | S.D. dependent var | | 0.608227 | Adjusted R-squared |
| 20.2112 | Akaike info criterion | | 985.6900 | S.E. of regression |
| 44.7454 | Schwarz criterion | | 10687432 | Sum squared resid |
| 36.8542 | Hannan-Quinn criter. | | -37.4126 | Log likelihood |
| 2.31541 | Durbin-Watson stat | | 5.968002 | F-statistic |
| | | | 0.006578 | Prob(F-statistic) |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12)

من خلال الناتج أعلاه تبين مايلي :

قيمة معلمة النفقات العامة تبين ان اشارتها موجبة وقيمتها تشير الى ان التغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0021 ، اما معلمة الناتج المحلي الإجمالي فهي ذات إشارة موجبة وتبين العلاقة الطردية بينهما وقيمتها تشير ان التغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغير الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط بمقدار 2.011 . معلمة معدل التضخم ذات إشارة سالبة وتبين ان التغير في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0138، معلمة سعر الصرف ذات إشارة سالبة وتبين ان التغير في سعر الصرف باتجاه الزيادة بمقدار بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.219، بينما كانت معلمة سعر الفائدة ذات إشارة سالبة وتبين ان التغير في سعر الفائدة باتجاه الزيادة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى تغير الاستثمار الأجنبي المباشر لانخفاض بمقدار 10.594.

اختبار t يبين ان جميع المعالم معنوية عند مستوى 1% و5%، كما ان اختبار F يبين ان المعالم اجماليا عنوي عند مستوة 5% وبدرجة حرية (11,5) .df=

كانت قيمة معامل التحديد R^2 توضح ان القوة التفسيرية للنموذج تساوي 73% ويعني ذلك ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته 73% من التغيرات الكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتبقي 27% يعود الى حد الخطأ أي الى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج.

معامل التحديد R^{-2} يبين ان القوة التفسيرية للنموذج تساوي 60% ويعني ذلك ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته 60% من التغيرات الكلية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتبقي يعود الى حد الخطأ العشوائي، وهذا يعني ان جودة النموذج بشكل عام مقبولة الى حد ما. اما اختبار d-w يبين ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي والسبب في ذلك ان القيمة المحسبة لدرين واتسون تقع بين الحد الادني والاعلى عند مستوى معنوية 1% و5%.

الاستنتاجات

1- تسعى جميع الدول على حد سواء لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لئلا من اثار اقتصادية كبيرة تؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصادية كافة اذا ماتم توجيهه الى المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع على الاقتصاد .

- 2- جذب العراق بعد العم 2003 الاستثمارات الأجنبية بعد تغيير النظام السابق وتحسن البيئة الاقتصادية العراقية.
- 3- كانت هناك تذبذبات في حجم الاستثمارات المتدفقة الى العراق بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي حدثت خلال مدة البحث.
- 4- وضحت النتائج القياسية لنموذج البحث وجود علاقة ايجابية بين تطور حجم النفقات العامة في العراق وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك ان زيادة الانفاق على البنى التحتية وإصلاحها ساهم بشكل واضح الى زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد العراقي.
- 5- هناك علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق مع اغلب الدراسات الى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نو الدول التي يكون فيها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة.
- 6- كانت العلاقة بين معدلات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر عكسية وهذا يدل على انه كلما كان معدل التضخم منخفض ساهم ذلك في رغبة المستثمر في الاستثمار في هذا البلد .
- 7- بينت نتائج التقدير على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب منطق النظرية الاقتصادية اذ ان استقرار أسعار الصرف فضلا عن أسعار الفائدة ستؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنتائج اكدت ذلك.

التوصيات

- 1- يجب على الدولة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع السياسية والأمنية لما لها اثر على البيئة الاستثمارية التي تجذب المستثمرين الأجانب.
- 2- على البنك المركزي محاولة تثبيت أسعار الصرف ومنع التقلبات المفاجئة فيها والتي ان حدثت أدى الى ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في العراق وذلك لان ارتفاع أسعار الصرف تؤدي الى تغير قيمة الأرباح التي يتم الحصول عليها من الاستثمار بسبب تقلبات أسعار الصرف.
- 3- سن وتفعيل القوانين الخاصة بالاستثمار التي من شأنها ان تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية الى العراق.

- 4- الحفاظ على معدلات تضخم مناسبة وذلك لان معدلات التضخم المرتفعه ستؤدي الى تاكل هامش الأرباح المتحققه جراء الاستثمارات.
- 5- تفعيل قانون النافذه الواحدة لتسهيل إجراءات لمعاملات امام المستثمر الأجنبي وحثه على الاستثمار في بيئة الاقتصاد العراقية.

قائمة المراجع:

- 1- الجبوري، سفيان صالح خلف، 2019، اثر الاستثمار الأجنبي في بعض المؤشرات الاقتصادية فيالعراق للمدة(2004-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(11)، العدد(27).
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015.
- 3- الدليمي، على احمد درج و سعد عبدالكريم حماد الدليمي، 2019، اثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة(2003-2014) باستخدام قيمة تصحيح الخطأ(VECM)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(11)، العدد(26).
- 4- الجبوري، عبدالخالق دبي، 2016، اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق انموذجا للمدة(2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(18)، العدد(2).
- 5- حسين، عبدالرزاق حمد و أبو بكر عامر حافظ، 2021، اثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة(2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(17)، العدد(53).
- 6- المرشدي، حيدر جواد كاظم، 2018، اثر بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر(رؤية تحليلية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(8)، العدد(2).
- 7- احمد، موفق وحلا سامي خصير، الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(80)، 2011.
- 8- عواد، موسى خلف واحمد مهدي صاحب، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة دنانير، العدد(23).
- 9- كاظم، هناء جواد، 2018، الاستثمار الأجنبي واثره في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة اهل البيت، العدد(25).

10- جاسم، محمد سلمان، 2017، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 الواقع والطموح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (101)، المجلد (23).

11- حميد، عمار محمود، 2017، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ضوء اتفاق TRIMS وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (9)، العدد (4).

12- بن سميحة، دلال ، 2013، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة بسكرة.

13- الخطيب، حازم بدر، 2006، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4).

14- شعيب، بونوة، 2010، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد (7).

15- شهاب، خالد ارحيل، 2019، فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق مع التركيز على القطاع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (11)، العدد (26).